مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري

د. قادري عبد القادر*

ملخص:

تعتبر الجزائر أحد الدول الغنية بالنفط مما جعلها تعتمد عليه كمصدر رئيسي في الحصول على إيراداتها المالية من أجل الوفاء بمتطلباتها الإقتصادية وعلى رأسها النفقات العامة، فتحديد الإيرادات العامة يعتمد على توقعات بشأن متوسط سعر برميل النفط الجزائري في السوق العالمية التي تتميز بتقلبات مستمرة، لذا فإن سعر برميل النفط المرجعي غير فعال يسبب عجز في الميزانية العامة والذي قد يكون له عواقب وخيمة على استقرار الإقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: النفط، الميزانية العامة، الإستقرار الإقتصادي، تنويع مصادر الدخل.

Abstract:

Algeria is one of the oil-rich countries, so dependent on oil as the main source of financial revenue to meet public expenditures, Determine the general revenue depends on estimates of the average oil price in the world market which is characterized by continuous fluctuations, So the price of oil is not effective causes deficit in the public budget, which may have negative consequences on the stability of the Algerian economy.

Keywords : oil, The public budget, Economic stability, Diversification of income sources.

* د/ عبد القادر قادري ، أستاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر.

مقدمة:

تعتمد الجزائر منذ الإستقلال على الإقتصاد الريعي الذي يرتكز بشكل رئيسي على عائدات الموارد الطبيعية الغنية التي تتوافر عليها الجزائر ومن أهمها الموارد النفطية، حيث تسيطر المحروقات على حجم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 95%، كما تحتل الجباية البترولية جزء هام من حجم الموارد المالية الموجهة لتمويل الميزانية العامة إلى حد الآن، إن الظروف الإقتصادية السائدة المرتبطة كليا بعائدات النفط جعل من الجزائر عرضة للأزمات الإقتصادية والإجتماعية الحادة، و ذلك بسبب التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق الدولية، إضافة إلى لعنة الموارد المتمثلة في التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية (الغير متجددة – النفط) الذي يؤدي إلى قلة النمو الإقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية والعكس.

ولقد حاولت الجزائر في العقدين الأخيرين تخفيف أضرار تقلبات أسعار النفط على موارد الميزانية العامة من خلال اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط أقل إلى حد كبير من الأسعار السائدة في السوق، حيث اعتمدت على سعر برميل 19 دولار في حين كان أسعار النفط في السوق العالمية تتجاوز 100 دولار للبرميل، وهذا ما جعلها تكون احتياطات مالية من خلال صب الفارق في صندوق ضبط الإيرادات قصد مواجهة الإنهيارات المحتملة في أسعار النفط، إلا أن السعر المرجعي لبرميل النفط عرف ارتفاعا في السنوات الأخيرة حيث قفز إلى 37 دولار ثم إلى 50 دولار للبرميل خلال الخمس(5) سنوات الأخيرة، وذلك بسبب الزيادات في حجم النفقات العامة إضافة إلى التوقعات الإيجابية حول استقرار أسعار النفط العالمية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية تقديرات الحد الأدنى لسعر برميل النفط المستخدم في إعداد الميزانية العامة للجزائر قصد تجنب آثار تقلبات أسعار النفط العالمية على إيرادات الدولة؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضية التالية :

- الفرضية الصفرية(H0) : متوسط سعر النفط الجزائري يساوي 50 دولار للبرميل.
- الفرضية البديلة(H1) : متوسط سعر النفط الجزائري لا يساوي 50 دولار للبرميل.

و من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والتحقق من فرضيات البحث تناول البحث المحاور التالية:

المحور الأول: تطور أسعار النفط الجزائري في السوق العالمية

المحور الثاني: أثار تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة وآليات مواجهتها

المحور الثالث: الإختبارات الإحصائية لمدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية العامة

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من مما يلي:

- اعتماد الجزائر على عائدات النفط بشكل رئيسي في تمويل الميزانية العامة.

- تؤثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الإقتصادي والقومي للدول التي تعتمد إيراداتها الرئيسية على مداخيل النفط.
- ضعف هيكل تنويع مصادر الدخل في الجزائر

أهداف البحث:

- إبراز جوانب من أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري؛
- اقتراح حلول بشأن تنويع مصادر الإيراد من خارج قطاع النفط؛
- عرض أهم العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الجزائري عبر السنوات؛
- الوقوف على مدى فعالية سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة للجزائر.

أولا: تطور أسعار النفط الجزائري وأهميته في الإقتصاد الجزائري

1. تطور أسعار النفط الجزائري في السوق العالمية:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المصدرة للنفط كما تعتبر من بين الدول الفاعلة في أسواق النفط العالمية، حيث شهدت أسعار النفط الجزائري في العقود الأخيرة تطورات إيجابية وسلبية متأثرة بالعوامل الإقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، والشكل رقم 1 يوضح تطور أسعار برميل النفط الجزائري خلال الفترة بين 1983 و2015.

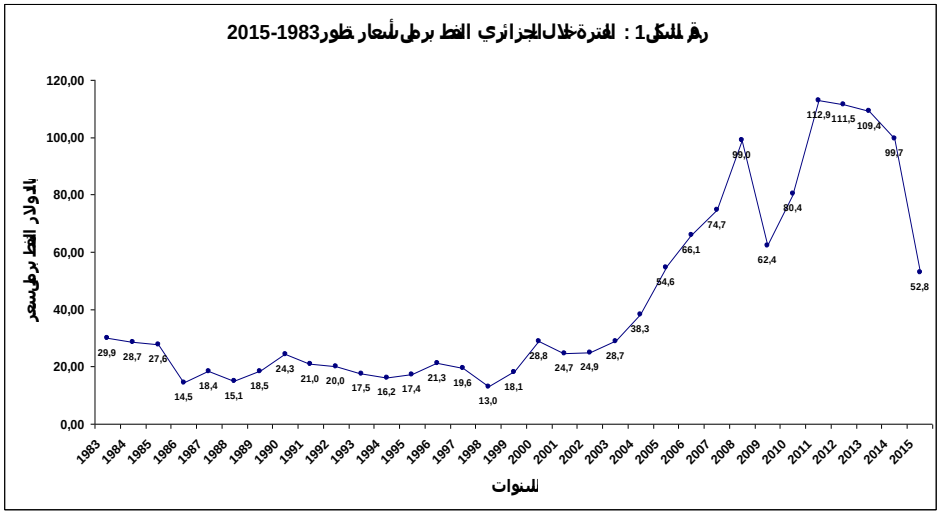

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات منظمة الأوبك لسنة 2016

من خلال الشكل رقم 1 نلاحظ أن أسعار النفط عرفت عدم استقرار طوال الفترة بين 1983 و2015 ، حيث بلغ سعر برميل النفط الجزائري قيمة 29.9 دولار سنة 1983 ليحافظ على هذا المستوى تقريبا إلى غاية سنة 1986 حيث انخفض السعر بشكل حاد إلى أكثر من 50% ليبلغ 14.5 دولار ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة البترولية سنة 1986 نتيجة انخفاض الطلب العالمي وخاصة من الدول الصناعية الكبرى التي انتهجت آنذاك بسياسة ترشيد استهلاك الطاقة وما زاد من تفاقه الأمر هو امتلاك تلك الدول مخزونات استراتيجية من النفط والتي

تحاول استخدامها من فترة لأخرى بغية التأثير على أسعار النفط في السوق العالمي، لتستمر أسعار النفط الجزائري صعودا ونزولا وبأقل حدة نوعا ما ثم تعود للإنتعاش نسبيا في سنة 1990 حيث بلغ سعر برميل النفط الجزائري قيمة 24.3 دولار ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تداعيات حرب الخليج وانخفاض الإمدادت النفطية من العراق والكويت اللتان كانتا طرفا في الأزمة، ثم تدخل بعدها أسعار النفط في مرحلة انحدار إلى أن وصلت إلى قيمة 16.2 دولار للبرميل سنة 1994 لتنتعش نوعا ما خلال الفترة بين 1995 و 1997 ثم تنخفض الأسعار مجددا في سنة 1998 حيث بلغ سعر برميل النفط الجزائري قيمة 13 دولار وذلك نتيجة الصراع في حصص السوق للبلدان المنتجة وانخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب آسيا[1]، وبعدها عرفت أسعار النفط ارتفاعا معتبرا بلغ أكثر من 50% سنة 2000 حيث بلغ سعر البرميل من النفط قيمة 28.8 دولار لتستقر الأسعار قريبة من تلك القيمة إلى غاية سنة 2004 .

والملاحظ كذلك من خلال الشكل رقم 1 أن سعر برميل النفط الجزائري لم يتجاوز قيمة 29.9 دولار طوال الفترة بين 1983 و 2004 وهي فترة طويلة جدا عرفت ركودا في أسعار النفط، إلا أنه ابتداءا من سنة 2004 عادة أسعار النفط لتأخذ منحنى متصاعدا حيث حققت ولأول مرة منذ سنة 1983 قيمة تجاوزت 29.9 دولار حيث بلغ سعر برميل النفط الجزائري 38.3 دولار واستمرت مرحلة صعود الأسعار وبشكل حاد لتبلغ ذروتها في سنة 2008 بقيمة 99 دولار للبرميل وهذا يعود لعدة عوامل أساسية من أهمها زياد الإستهلاك العالمي من النفط مدعوما بطلب متزايد من الصين والهند[2] إضافة إلى تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، إلا أن سنة 2009 كانت سنة استثنائية عرفت خلالها أسعار النفط انخفاض حاد حيث بلغ سعر النفط حينها قيمة 62.4 دولار للبرميل ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية التي اجتاحت العالم في نهاية العام 2008 فقد ألقت الأزمة بظلالها على معدلات النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي على الطلب العالمي بشكل عام والطلب على النفط الخام بشكل خاص خلال العامين2008-2009[3]،فالطلب العالمي على النفط تأثر إلى حد كبير بحالة الإقتصاد العالمي في عام 2009، الذي كان مع الأزمة المالية وتعميق الركود الإقتصادي في أسوأ حالاته منذ الكساد العظيم سنة 1930[4]، لتعود مرة أخرى أسعار النفط في الإرتفاع طوال الفترة بين 2010 و2011 حيث بلغ سعر برميل النفط الجزائري 112.9 دولار في سنة 2011، وذلك نتيجة عودة ارتفاع الطلب العالمي على النفط متأثرا بعودة الانتعاش الاقتصادي العالمي من جديد، بالإضافة نقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيا مثل العراق وليبيا[5]، لتستقر بعدها أسعار النفط عند قيمة أعلى من 100 دولار حتى سنة 2014 لتنخفض بعدها الأسعار مجددا حيث بلغ سعر برميل النفط الجزائري قيمة 52.8 دولار سنة 2015 ويعزى هذا الإنخفاض الحاد إلى عدة أسباب ولعل من أهمها الإقتراح الذي قدمته بعض دول أوبك(فنزويلا، وإيران، ونيجيريا والجزائر) لتخفيض الإنتاج بمقدار 10% أو حتى 5%، لسحب التخمة من السوق، حيث رفض الإقتراح وأصبحت جميع دول أوبك تتدافع لتبيع أكبر كمية من النفط لتحسين عائداتها المالية، وازدادت التخمة وانخفضت الأسعار أكثر وأكثر[6].

2. أهمية النفط(المحروقات) في الإقتصاد الجزائري

تعتبر إيرادات المحروقات من أهم مصادر الدخل في الجزائر والمصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يوضح الشكل رقم 2 تطور إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات مقارنة بالإيرادات من الصادرات الكلية خلال الفترة ما بين 2010 إلى غاية 2015، حيث يمكن من خلال الشكل رقم 2 الوقوف على أهمية المحروقات كمصدر للدخل في الإقتصاد الجزائري.

رقم الشكل2: الفترة خلال الجزائر لكلية الصادرات مقارنة المحروقات من الصادرات نسبة 2005-2015

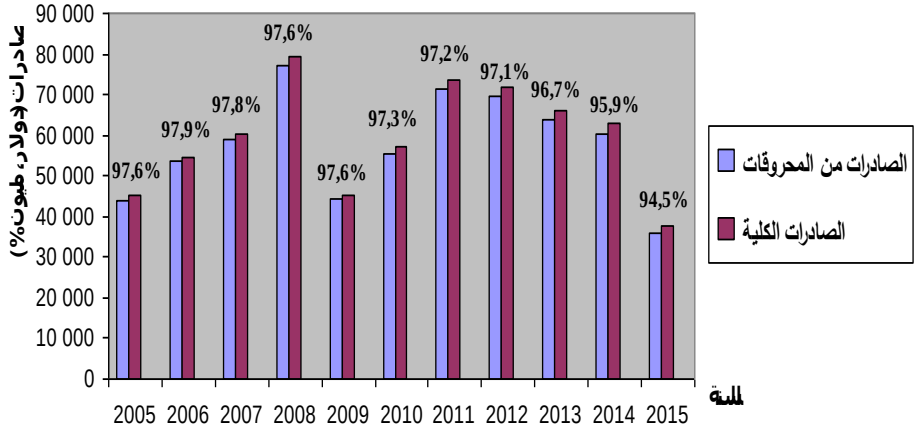

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)

من خلال الشكل رقم 2 نلاحظ أن هناك نمو متزايد في صادرات الجزائر سواء من المحروقات أو الواردات الكلية وذلك خلال الفترة بين 2005 –2008، لتعود للإنخفاض في سنة 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية، لكن سرعان ما تعود الصادرات الجزائرية للإنتعاش والإستقرار النسبي إلى غاية سنة 2015، حيث وصلت الصادرات الجزائرية أدنى قيمة لها متأثرة بانخفاض أسعار المحروقات والتي تمثل الجزء الأكبر في قيمة صادرات الجزائر.

كما يتضح لنا من خلال الشكل رقم 2 مدى أهمية المحروقات في الإقتصاد الجزائري، حيث تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج بحصة تتراوح بين 94.5%– 97.9% من الإجمالي العام للصادرات، وبالتالي فإن الصادرات من خارج المحروقات تمثل نسبة هامشية لا تتجاوز نسبة 5.5% من إجمالي الصادرات الكلية للجزائر، مما يجعل الإيرادات الجزائرية تتأثر بشكل أكبر بأسعار المحروقات في السوق العالمية، لذا يعتبر الإقتصاد الجزائري مرهون بشكل أكبر بالتذبذبات التي تحصل في أسعار النفط.

ثانيا: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة وآليات مواجهتها

1. الآثار المرتقبة لتقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة

يعتبر البترول أو النفط ثروة ناضبة وحتى لو طال أمد النفط أكثر مما هو متوقع فإنه يظل موردا ناضبا، كما يعتبر الإعتماد على صادرات النفط كمدخل رئيسي للدخل من قبل الدول المصدرة يجعل من اقتصادياتها غير مستقرة ومعرضة لمخاطر تقلبات الأسعار التي تعتبر من أهم أسباب الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها الدول

المصدرة للنفط والتي لها تداعيات اقتصادية واجتماعية قاسية، ومن أهم الآثار الإقتصادية لتقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة وخاصة النامية منها نجد ما يلي:

- إن تذبذبات في إيرادات الدولة بسبب التذبذبات في أسعار النفط يزيد من حجم التردد في اتخاذ القرارات المالية وكثرة إلغاء المشاريع[7]، إذ أن تذبذبات أسعار النفط تفضي إلى تعطيل خطط التنمية وتأجيل الكثير من المشاريع الكبيرة، فتقلب الإيرادات النفطية يؤدي إلى خفض المصروفات الرأسمالية بشكل حاد من أجل تدارك العجوزات في الموازنة العامة، وهو ما أدى إلى تعطيل الكثير من المشاريع التي يتطلب تنفيذها سنين عدة، ومن أجل إيجاد حل لهذه المشكلة يجب ادخار نسبة كبيرة من الإيرادات النفطية في فترة الرواج، وألا تزيد النفقات الجارية بشكل مفرط حتى لا تذهب الأموال المدخرة في إنفاق استهلاكي بعد انخفاض أسعار النفط ومن أجل ضمان استمرارية المشاريع التنموية[8].
- التقلب في سعر الصرف للعملات العالمية : والمقصود بها هو التبدل الذي يطرأ على سعر التعادل للعملات تجاه بعضها بعضا "فيؤدي ذلك إلى انخفاض إمكانية الأموال المودعة بالعملة المنخفض سعرها تجاه العملات الأخرى، وبما أن أسعار النفط تقوم بالدولار فبذلك تنخفض القدرة الأصلية للعوائد النفطية المودعة بالدولار تجاه العملات الأخرى فهذا يؤدي إلى خسارة في العوائد للأرصدة المودعة بالدولار[9].
- سيكون ثمة عجز في الميزانية في حال بقاء الأسعار تحت السعر المرجعي للميزانية عند مستويات الإنفاق الحالية، وبعض الضغوط على الحسابات الجارية، وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، ولكن الدول التي تمكنت من بناء احتياطات جيدة من الإرتفاعات في أسعار النفط، ستتمكن من تمويل العجز من صناديق التحوط، على الرغم من ذلك، فإن استمرار الأسعار في المدى البعيد سيشكل تحديا لإستمرارية الإنفاق الحكومي في هذه الدول، وربما يضع ضغوطا كبيرة تضطر في إثرها الدول إلى خفض برامج الإنفاق الإجتماعي التي اعتمدتها[10]؛
- اللجوء إلى الإقتراض لتمويل عجز الميزانية، وذلك من خلال زيادة إصدار سندات الدين السيادي في الأسواق الدولية[11]، ففي الجزائر مثلا في ظل تأثير انخفاض أسعار النفط على العائدات المالية العامة، مع استنزاف وفورات المالية العامة(صندوق ضبط الإيرادات) يتوقع أن يتم تمويل العجز بإصدار سندات ديون جديدة مع توقع ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 13.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 إلى 25.1% في عام 2018[12].
- وهناك أيضا خطر يشكله السخط الاجتماعي الناتج عن تخفيضات الإنفاق الحكومي والزيادات الضريبية وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب[13].

2. الآليات المستخدمة من قبل الدول المصدرة للنفط في مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية

إن الآثار السابقة دفعت بالدول المصدرة للنفط سواء بشكل مفرد أو جماعي إلى إتباع آليات مؤقتة لمواجهة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على اقتصادياتها، من بينها:

2-1-استخدام احتياطي الإيرادات(صناديق النفط):

حيث أن السماح بعجز الميزانيات مع استخدام صناديق الإحتياطي لتغطية العجز فترة من الزمن أمر ملائم بالنسبة للدول المصدرة التي كونت احتياطات مالية من الإرتفاعات السابقة في أسعار النفط، كالجزائر، خصوصا عند تثبيت سعر الصرف، ولكن وضع الدول التي لا يوجد لديها احتياطات مالية كافية، و لا يمكنها التكفل بالعجز في ميزانيتها سيكون صعبا، خصوصا عند تثبيت سعر الصرف[14].

من ناحية أخرى، و بالرغم من درجة التذبذب العالية في الأسعار العالمية للنفط و ما صاحبها من مخاطر تواجه الأقطار المنتجة للنفط، إلا أن أسواق التأمين في هذه الأقطار تعتبر ضحلة كما أن القليل من تلك البلدان قد اعتمد عليها، و من خلال التأمين الذاتي الذي تقدمه للحكومة، فإن صناديق النفط تساعد في الوصول إلى مسار هادئ للإنفاق المالي بدرجة أكبر مما يمكن أن تحققه أسواق التأمين[15].

2-2-تخفيض إنتاج النفط من قبل الدول المصدرة:

في 30 نوفمبر 2016، اتخذت منظمة أوبك مسارا مختلفاً والتزمت بتخفيض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً (3.5%) لمدة ستة أشهر ليصبح إنتاجها النفطي 32.5 مليون برميل يومياً اعتباراً من يناير 2017، بينما أُعفيت من هذه التخفيضات بعض البلدان الأخرى مثل نيجيريا وليبيا، وبالإضافة إلى ذلك، تضامنت بلدان منتجة أخرى من غير الأعضاء في الأوبك واتفقت على تخفيض حوالي 600 ألف برميل يومياً، وفي هذا السياق، التزمت روسيا بتخفيض نصف هذا المقدار كما اتفقت 10 بلدان أخرى من غير البلدان المنتجة الأعضاء في الأوبك على المساهمة بالمقدار الباقي الذي يبلغ 300 ألف برميل يوميا[16].

ويبدو أن هذه الاتفاقيات حققت التوازن بين العرض والطلب عند مستوى سعري أعلى بقليل من 50 دولارا للبرميل، وهو ما يرجع في الأساس إلى ارتفاع درجة الإلتزام بين أعضاء الأوبك بمستوى الإنتاج المتفق عليه في نوفمبر الماضي.

2-3-تنويع مصادر الدخل:

إن الإجراءات السابقة تبقى مؤقتة وقصيرة المدى، ولهذه الأسباب لا بد من السعي لوجود مصادر دخل بديلة لتنويع مصادر تمويل الميزانية العامة وتخفيض مخاطر الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، خاصة وأن الوقت ليس في صالح تلك الدول باعتبار أن النفط هو ثروة زائلة، لذا لابد من استغلال عائدات النفط لتطوير مصادر دخل بديلة، ولعل التصنيع يعتبر كإستراتيجية طويلة الأجل لتنويع مصادر الدخل قصد مواجهة تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد.

ولقد نص إعلان ليما الذي تم اعتماده في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بوضوح على أن القضاء على الفقر يبقى الحتمية المركزية، و يمكن تحقيق هذا فقط من خلال النمو الصناعي والإقتصادي القوي والشامل والمستدام والقادر على الصمود[17]، فمن وجهة نظر اقتصادية يعتبر التصنيع حاسما في النمو المستقبلي للبلدان النامية، ومن وجهة نظر اجتماعية يسهم التصنيع في تحسين الكثير من المؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر[18].

كما أن نجاح أي صناعة يعتمد على توفر المواد الأولية كما يعتمد على التمويل والخبرة التكنولوجية، ومن الواضح أن المواد الأولية لبعض البلدان النفطية متوفرة كما أن التمويل ميسور، غير أن العقبة هي مشكلة الخبرة التكنولوجية[19]، بمعنى أن التصنيع لن يحدث دون التكنولوجيا والإبتكار وأن التنمية لن تحدث دون التصنيع[20].

ولهذا أصبحت الدول النامية تتطلع إلى نقل التكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا لا يعني أن القدرات التكنولوجية الذاتية لهذه الدول لا تتعدى في أحسن الأحوال تشغيل وصيانة الآلات والمعدات التي تم شراءها، ولكن نقل التكنولوجيا يعني توطين الخبرة والمعرفة التكنولوجية محليا وتوطين القدرة على تطويرها ويعني ذلك أيضا القدرة على البحث العلمي والابتكار والاختراع[21]، وذلك من خلال الربط بين خطط وبرامج التنمية والأهداف التكنولوجية والربط بين خطط التعليم والأهداف التكنولوجية.

وتعتبر الجزائر من أهم الدول النامية النفطية التي تعتمد على إيرادات النفط كمصدر أساسي لمواردها المالية، مما جعلها تبحث عن مصادر بديلة لتنويع مواردها المالية كإستراتيجية مثلى للحد من التبعية النفطية التي تعتبر السبب الرئيسي للأزمات الإقتصادية والمالية التي تعرضت لها الجزائر، حيث يعتبر التصنيع أحد الإستراتيجيات المستهدفة من قبل الجزائر على المدى المتوسط والطويل المدى، إدراكا منها بأهمية النهوض بهذا القطاع قصد دعم الإقتصاد الوطني من خلال تخفيض فاتورة الواردات والمساهمة في خلق مناصب الشغل إضافة إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات، ويتضح هذا الإهتمام من خلال حجم الإستثمارات الصناعية المستقطبة سواء داخلية أو خارجية خلال الفترة بين 2002–2015 مقارنة بباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال الفترة 2002–2015 حسب قطاع النشاط

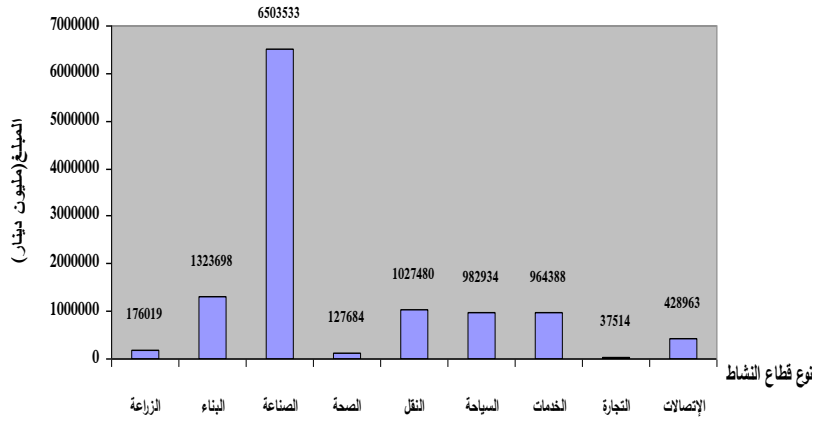

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)

يوضح الشكل رقم 3 مبالغ المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال الفترة بين 2002 و 2015، حيث يتصدر القطاع الصناعي قائمة المشاريع الإستثمارية بقيمة 6503533 مليون دينار جزائري من مجموع 11572213 مليون دينار جزائري للمشاريع الإستثمارية المصرح بها في مختلف قطاعات النشاط، أي بنسبة 56.20% وهي نسبة كبيرة جدا تجسد أهمية قطاع الصناعة ضمن الإستراتيجية الإقتصادية للجزائر نحو تنويع مصادر الدخل وخلق مناصب شغل جديدة، كما أن المشاريع السابقة مصممة لإنشاء حوالي 1034016 منصب شغل في مختلف القطاعات، حيث يستقطب قطاع الصناعة نسبة معتبرة منها تقدر بـ 37.54% أي حوالي 388219 منصب شغل.

ثالثا: الإختبارات الإحصائية لمدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية العامة

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى اختبار فرضيات الدراسة، إضافة إلى إجراء بعض الإختبارات الإحصائية الأخرى تتعلق بمتغيرات الدراسة من أجل إثراء نتائج الدراسة.

1. دراسة الإرتباط:

يمثل الجدول رقم 1 بيانات حول أسعار برميل النفط الجزائري خلال الفترة الزمنية خلال الفترة ما بين سنة 1983 إلى غاية نهاية سنة 2015.

الجدول رقم 1: سعر برميل النفط الجزائري (1983 – 2015)

السنة	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر البرميل بالدولار	29,90	28,72	27,63	14,53	18,36	15,14	18,53	24,34	21,04	20,03	17,50
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر البرميل بالدولار	16,19	17,41	21,33	19,62	13,02	18,12	28,77	24,74	24,91	28,73	38,35
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل بالدولار	54,64	66,05	74,66	98,96	62,35	80,35	112,92	111,49	109,38	99,68	52.8

المصدر:OPEC

سوف يتم تحديد درجة الإرتباط بين سعر البرميل من النفط الجزائري والزمن بالسنوات، وذلك من خلال حساب معامل الإرتباط الخطي لبيرسون(Pearson) ، كما يمكننا ذلك من تحديد قوة الإرتباط بين المتغيرين السابقين.

ويمكن تحديد نظرة أولية حول مدى وجود علاقة بين سعر البرميل للنفط الجزائري والزمن بالسنوات من خلال الشكل رقم (04).

الشكل رقم(04): شكل الإنتشار لمتغيري سعر برميل النفط الجزائري والزمن بالسنوات

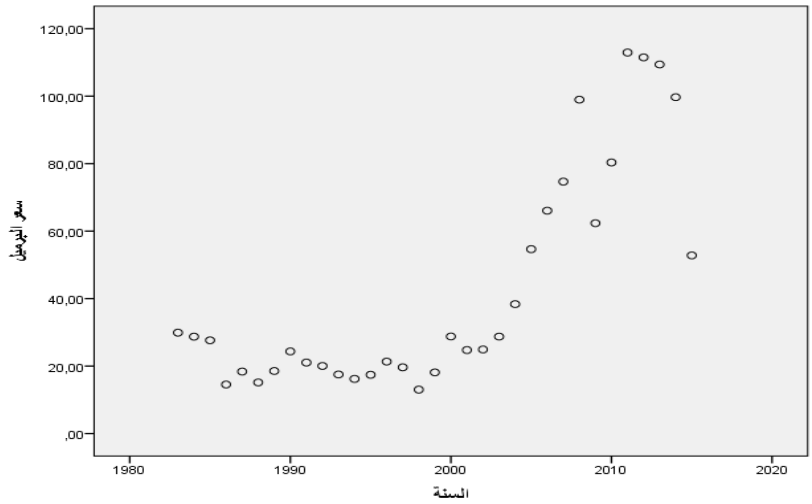

المصدر:من إعداد الباحث باعتماد على معطيات OPEC

يلاحظ من الشكل السابق أن هناك اتجاه خطي إلى حد كبير بين متغير سعر برميل النفط ومتغير الزمن بالسنوات دون وجود قيم شاذة أو متطرفة.

ولحساب قيمة معامل الإرتباط بين المتغيرين سعر برميل النفط الجزائري والزمن بالسنوات يجب أن نأخذ بعين الإعتبار إلى أن قيم معامل الإرتباط بيرسون تنحصر فيما يلي:

- قيمته تساوي صفرًا عندما تكون الظاهرتان مستقلتان تمامً ؛
- قيمته موجبة عندما يكون الارتباط طرديًا ، ويكون الارتباط قويًا عند اقتراب قيمته من الواحد الصحيح، وضعيفًا عندما يقترب مقداره من الصفر؛
- قيمته سالبة عندما يكون الارتباط عكسيًا ، ويكون الارتباط قويًا عند اقترابه من (−1)ويضعف عندما يكون المقدار السالب قريبًا من الصفر.

كما يمكننا معامل الإرتباط بيرسون من اختبار الفرضيات التالية عند مستوى معنوية 1%:

- الفرضية الصفرية(H0) : معامل الإرتباط بين سعر النفط الجزائري والزمن بالسنوات غير معنوي.
- الفرضية البديلة(H1) : معامل الإرتباط بين سعر النفط الجزائري والزمن بالسنوات معنوي.

ويمكن صياغة الفروض الإحصائية السابقة بشكل آخر كما يلي:

$H_0 : \mu = 0$

$H_1 : \mu \neq 0$

ويوضح الجدول رقم 02 النتائج المتعلقة بمعامل الإرتباط الخطي لبيرسون(Pearson)كما يلي:

الجدول رقم(02): معامل الإرتباط لبيرسون(Pearson)

		السنة	سعر البرميل
السنة	Pearson Correlation	1	**0.787
	Sig. (2-tailed)		0.0000
	N	33	33
سعر البرميل	Pearson Correlation	**0.787	1
	Sig. (2-tailed)	0.0000	
	N	33	33
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم(02)يتضح أن هناك ارتباط قوي بين سعر البرميل من النفط الجزائري والزمن بالسنوات(+0.787)، كما يلاحظ أن قيمة sig تساوي0.0000 (أي0 %) وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري، و نقبل الفرض البديل القائل بأن علاقة الإرتباط بين المتغيرين(سعر برميل النفط الجزائري والزمن بالسنوات) تختلف عن الصفر أي أن علاقة الإرتباط معنوية.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

سوف يتم اختبار الفرض القائل بأن متوسط سعر النفط الجزائري يساوي 50 دولار للبرميل ، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

حيث يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت نتائج اختبار T لعينة واحدة(One - Sample T - test)، تشير إلى أن قيمة sig أكبر من مستوى المعنوية 5%، والعكس صحيح.

- الفرضية الصفرية(H_0) : متوسط سعر النفط الجزائري يساوي 50 دولار للبرميل.
- الفرضية البديلة(H_1) : متوسط سعر النفط الجزائري لا يساوي 50 دولار للبرميل.

يمكن صياغة الفروض السابقة بشكل آخر:

$H_0 : \mu = 50$

$H_1 : \mu \neq 50$

ويوضح الجدول رقم(03) مخرجات برنامجSPSS المتعلقة باختبار T لعينة واحدة، ويتضمن هذا الجدول البيانات التالية:

- قيمة(t)المحسوبة= -1.276
- درجات الحرية(df) = عدد المشاهدات الكلية-1 = 33-1 = 32.
- الإحتمال(sig) = 0.211

الجدول رقم(03): نتائج اختبارt لعينة واحدة

قيمة الإختبار = 50		
قيمة(t) المحسوبة	درجات الحرية(df)	الإحتمال(Sig)
1.276-	32	0.211

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم(03) نلاحظ أن قيمة sig تساوي0.211 (أي21.1 %) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرض الصفري بأن متوسط سعر النفط الجزائري يساوي 50 دولار للبرميل، ونرفض الفرض البديل.

خاتمة:

يعد النفط المحرك الرئيسي للإقتصاد العالمي إلى حد الآن كونه يعتبر المادة الأولية الأساسية في الصناعة والتجارة العالمية، فالأهمية الإقتصادية الكبيرة للنفط جعل منه أحد السلع الهامة في الأسواق العالمية التي تتميز بالحساسية الكبيرة للعوامل الإقتصادية والسياسية والتقنية وغيرها، فاستمرار التقلبات في أسعار النفط هو أمر لا مفر منه ومن ثم فإن تأثير هذه التقلبات على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي للدول النامية المصدرة للنفط أمر

ليس اختياري، نتيجة إعتمادها الرئيسي على مداخيل النفط في تمويل التنمية، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، كما أن اعتمادها بشكل أساسي على عائدات النفط في تمويل الميزانية العامة جعل منها تتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، و كانت أبرز تلك التقلبات انهيارات سعر النفط في الثمانينيات وأثرها الحاد على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر وتبعيتها لصندوق النقد الدولي بسبب المديونية المرتفعة لمواجهة الظروف الصعبة التي مر بها الإقتصاد، فالإنهيارات السابقة جعلت من الجزائر تخرج بعدة دروس مستفادة أهمها ضرورة تبني استراتيجية فعالة لعدم تكرار الأزمات السابقة حفاظا على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، حيث أصبحت الجزائر تعتمد على توقعات حذرة بشأن أسعار النفط المرجعية في إعداد الميزانية العامة، وقد استفادت من الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في بداية العقد الأخير ما نجم عنه إيرادات غير متوقعة من صادرات النفط، وقد كان للفوائض المالية(أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات) الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي والسعر السوقي لبرميل النفط دور كبير في تمويل عجز الميزانية والتخلص من المديونية إضافة إلى امتصاص الأزمات الإقتصادية التي كانت آخرها الأزمة المالية العالمية سنة 2009، إلا أن محدودية هذا الصندوق السيادي في مواجهة عدم الإستقرار الإقتصادي أصبح محدودا خاصة في ظروف الأزمات الإقتصادية الطويلة الأجل، إضافة إلى التوقعات ببداية نضوب الثروة النفطية في العقود القليلة القادمة، لذلك لا بد على الجزائر أن تسعى بشكل جدي أكثر من قبل للبحث عن مصادر دخل من خارج قطاع النفط مما يجعلها أكثر فعالية في مواجهة انهيارات أسعار النفط في الأسواق العالمية ورفع قدرتها على تلبية احتياجات الأجيال القادمة، كما مكنتنا هذه الدراسة من الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- لا تزال الجزائر معرضة للآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط بسبب اعتمادها الكبير على إيراداتها المالية من صادرات النفط؛
- هناك ارتباط قوي بين أسعار النفط الجزائري والزمن بالسنوات؛
- إن اعتماد متوسط 50 دولار كسعر مرجعي لبرميل النفط الجزائري في إعداد الميزانية العامة يعد إجراء فعال على المدى القصير.
- يمكن أن يساهم صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض عدم الإستقرار الإقتصادي

في مرحلة الأزمات النفطية القصيرة المدى، خاصة إذا ما سبقت تلك الأزمة ارتفاعات كبيرة في أسعار النفط؛

التوصيات:

- لابد من اتباع استراتيجية فعالة وطويلة الأجل لمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط واستهداف مرحلة بعد النفط باعتباره سلعة ناضبة، ولعل تنويع مصادر الدخل غير النفطية تعتبر الحل الأمثل؛
- يجب الإستفادة من فترات ارتفاع أسعار النفط من خلال توجيه الفوائض المالية في مشاريع التنمية الإقتصادية والبشرية وترقية القطاعات خارج المحروقات؛

- إن بناء مصادر متنوعة للدخل خارج قطاع النفط يجب أن يعتمد بشكل أساسي على رأس مال بشري كفؤ لضمان عملية تنويع ناجحة ومستدامة.

الهوامش والمراجع:

[1] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد1، 2013، ص320.

[2] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، senyar capital، 2012، ص 4.

[3] سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق ضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون، 2013، ص 14.

[4] Organization of the Petroleum Exporting Countries(Opec), Annual Report 2009, Austria: Opec, 2009, (http://www.opec.org/opec_web/static_ files_project/media/downloads/publications/AR2009.pdf)(09/100/2016), p1.

[5] خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون(على الخط)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015،متاح على(http://www.dohainstitute.org/ file/Get/a9c95ddc-0a58-463f-b588-4aa6009bc2d9.pdf) (2017/01/24)،ص3.

[6] فؤاد قاسم الأمير، النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العراقية العامة، لا يوجد دار النشر، 2015، ص10.

[7] محمد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[8] محمد الدوسري، التقلبات في أسعار النفط وآثارها على ميزانيات دول الخليج العربية: مقارنة بين أزمة عقد الثمانينات وأزمة الألفية الثالثة(على الخط)، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2016، متاح على(https://www.gulfpolicies.com/attachments /article/2309/GCCS2016.pdf) (2016/01/11) ، ص135.

[9] تغريد داود سلمان داود، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الإقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل(العلوم الصرفة والتطبيقية)، العدد4، المجلد24، 2016، ص1045.

[10] خالد بن راشد الخاطر، مرجع سبق ذكره، ص13.

[11] International Monetary Fund(IMF), MENAP Region Highlights, IMF, 2016,(https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2016/mcd/eng/pdf/ menap1016.pdf)(02 /02/2016).p19.

[12] The World bank. Alegria, Recent developments. Worldbank.2016.(http:// pubdocs.worldbank.org/en/267701475460651472/Algeria-MEM-Fall-2016-ENG.pdf)(02/01/2017).p2.

[13] Idem.

[14] خالد بن راشد الخاطر، مرجع سبق ذكره، ص10.

[15] حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي(على الخط)، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2007، متاح على(http://www.arabapi.org/images/ publication/pdfs/236/236_wps0702. pdf)(2016/012/02)،ص24.

[16] رابح أرزقي ،أكيتو ماتسوموتو، الأوبك واستعادة التوازن، منتدى صندوق النقد الدولي،2017، متاح على(http://blog-montada.imf.org/?p=4766)(2017/03/20) .

[17]منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)،دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، اليونيدو، 2015، ص9.

[18] نفس المرجع، ص ص 1-9.

[19] أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، ص58.

[20] United Nations Industrial Development Organization(UNIDO), The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development, UNIDO, 2015,(https://www.unido.org/ fileadmin/user_media_ upgrade/Resources/Publications/EBOOK_IDR2016_FULLREPORT.pdf)(11/01/2017),P.xi.

[21] أسامة عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره،ص 59.